



Distr.: General
28 August 2017
Arabic
Original: English

الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ



مؤتمر الأطراف

الدورة الثالثة والعشرون

بون، ٦-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧

البند ١٠ (أ) من جدول الأعمال المؤقت

المسائل المتعلقة بالتمويل

التمويل المناخي الطويل الأجل

الحوار الوزاري الثاني الرفيع المستوى الذي يُعقد كل سنتين بشأن
التمويل المناخي: نهج لأصحاب المصلحة المتعددين في تعبئة
التمويل وتقديمه لأغراض التكيف

مذكرة من الرئيس

موجز

تتضمن هذه الوثيقة، التي أعدها رئيس مؤتمر الأطراف بدعم من الأمانة، موجزاً
للحوار الوزاري الثاني الرفيع المستوى الذي يُعقد كل سنتين بشأن التمويل المناخي
والذي عُقد في مراكش خلال الدورة ٢٢ لمؤتمر الأطراف، المغرب، وركز، وفقاً للمادة ٤ من
المقرر ٥/م أ-٢١، على قضايا تمويل إجراءات التكيف واحتياجات تقديم الدعم إلى البلدان
النامية الأطراف، والتعاون بشأن تهيئة بيئات تمكينية معززة، وتقديم الدعم لأنشطة التأهب.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-14841(A)



* 1 7 1 4 8 4 1 *

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٣	٥-١	أولاً - مقدمة
٣	٣-١	ألف - الولاية
٣	٤	باء - نطاق المذكرة
٣	٥	جيم - الإجراء الذي يمكن أن يتخذه مؤتمر الأطراف
٤	١١-٦	ثانياً - الرسائل الرئيسية
٤	١٨-١٢	ثالثاً - المداولات
٤	١٣-١٢	ألف - الأنشطة التحضيرية
٥	١٨-١٤	باء - الافتتاح
٦	٣٥-١٩	رابعاً - نتائج المناقشات
٦	٢٦-٢٠	ألف - السياسات المالية للعمل المناخي
٧	٣١-٢٧	باء - زيادة التمويل المناخي وتوسيع المجال
٨	٣٥-٣٢	جيم - المبادرات الرامية إلى تعبئة وحفز التمويل العام والخاص، مع التركيز على تعبئة تمويل إجراءات التكيف في الاقتصادات النامية والناشئة

Annex

Page

COP 22 Climate Finance Pathway

11

أولاً - مقدمة

ألف - الولاية

١- قرر مؤتمر الأطراف في دورته ١٩ عقد حوار وزاري رفيع المستوى (الحوار الوزاري) كل سنتين بشأن التمويل المناخي يبدأ في عام ٢٠١٤ وينتهي في عام ٢٠٢٠^(١). وطلب مؤتمر الأطراف، في المقرر نفسه، إلى رئاسة مؤتمر الأطراف تلخيص مداولات الحوار. وعُقد أول حوار وزاري في أثناء الدورة ٢٠ لمؤتمر الأطراف المعقودة في ليما في عام ٢٠١٤^(٢).

٢- وقرر مؤتمر الأطراف في دورته ٢١ تركيز الحوار الوزاري على مسائل تمويل التكيف، واحتياجات تقديم الدعم إلى البلدان النامية الأطراف، والتعاون بشأن تهيئة بيئات تمكينية معززة، وتقديم الدعم لأنشطة التأهب^(٣). وبموجب المقرر نفسه، طلب مؤتمر الأطراف إلى الرئاسة أن تعمل، بدعم من الأمانة، على إعداد موجز للحوار الوزاري الثاني الذي يعقد كل سنتين والذي عقد في مراكش، المغرب، خلال الدورة ٢٢ لمؤتمر الأطراف، كي ينظر فيه مؤتمر الأطراف في دورته ٢٣ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧)^(٤).

٣- وفقاً للمقرر م/٥ أ-٢١، استند الحوار الوزاري الثاني إلى التقرير المتعلق بملقمة العمل أثناء الدورة التي عُقدت بشأن التمويل المناخي الطويل الأجل في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٦ في بون، ألمانيا، بالتزامن مع الدورة ٤٤ لكل من الهيئتين الفرعيتين^(٥)، وإلى التقييم الثاني لفترة السنتين، والعرض العام لتدفقات التمويل المناخي للجنة الدائمة المعنية بالتمويل في عام ٢٠١٦^(٦).

باء - نطاق المذكرة

٤- بعد عرض الرسائل الرئيسية المنبثقة عن الحوار [الفصل الثاني)، تُقدّم المعلومات المتعلقة بالأنشطة والإجراءات التحضيرية للحوار الوزاري الثاني (الفصل الثالث). وتختتم المذكرة بموجز لنتائج المناقشات التي جرت أثناء الحوار (الفصل الرابع).

جيم - الإجراء الذي يمكن أن يتخذه مؤتمر الأطراف

٥- قد يؤد مؤتمر الأطراف اعتبار هذا الموجز، بما فيه الإرشادات المتعلقة بالدعوة إلى عقد الحوارات الوزارية في المستقبل، مساهمةً في المداولات المتعلقة بالتمويل المناخي الطويل الأجل.

(١) المقرر م/٣ أ-١٩، الفقرة ١٣.

(٢) الموجز متاح في الموقع الشبكي التالي: http://unfccc.int/files/cooperation_support/financial_mechanism/long-term_finance/application/pdf/hldm_summary.pdf.

(٣) المقرر م/٥ أ-٢١، الفقرة ٤.

(٤) المقرر م/٥ أ-٢١، الفقرة ٥.

(٥) FCCC/CP/2016/5.

(٦) يتضمن مرفق المقرر م/٨ أ-٢٢ "موجز اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل وتوصياتها بشأن تقييم فترة السنتين والعرض العام لتدفقات التمويل المناخي لعام ٢٠١٦".

ثانياً- الرسائل الرئيسية

٦- ارتفع التمويل العام المقدم والمعاً عن طريق القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف المبلغ عنه بموجب أحكام الاتفاقية؛ ومع ذلك، لا يزال تمويل التكيف يمثل حصة ضئيلة من التمويل المناخي ككل.

٧- وتمثل خريطة الطريق التي أعدتها البلدان الأطراف المتقدمة وفقاً للفقرة ١٤ من المقرر ١/م أ-٢١، على الرغم من التحديات التي ينطوي عليها تنفيذها، تطوراً إيجابياً من شأنه أن يعزز الفهم الجماعي للمستويات المتوقعة من التمويل العام والتمويل الخاص المعبأ بحلول عام ٢٠٢٠. ولكي يحدث ذلك، ثمة حاجة إلى مزيد من الجهود، بما في ذلك بشأن تعزيز تتبع تدفقات التمويل المناخي وقياس تأثيرها، إلى جانب أدوات أكثر فعالية لتقييم البيانات ونشر المعلومات، تُنشر على الخصوص للموارد العامة والتمويل المعبأ لمشاريع التكيف.

٨- ويشكل تعزيز الحصول على التمويل المناخي وتقديمه وتخصيص حصة أكبر منه لإجراءات التكيف اعتبارين هامين في سياق تقديم الدعم إلى البلدان النامية. وتمثل التُّهَج الشاملة ووضع مقاييس ملائمة لقياس التكيف في جميع القطاعات، وكذلك تعزيز القدرات المحلية لتنفيذ مشاريع التكيف المستثمر فيها، شروطاً أساسية لحفز التدفقات المالية في الحاضر والمستقبل نحو مشاريع التكيف والتمكين من زيادة ملموسة في تمويل إجراءات التكيف.

٩- ويشكل تعزيز شفافية الدعم وعمليات الإفصاح المالي الإلزامية والطوعية الناشئة المتصلة بالمناخ من جانب الشركات والمؤسسات المالية اعتبارين هامين في رصد التقدم المحرز نحو تحقيق هدف الاشتراك في توفير ١٠٠ بليون دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٢٠ للتخفيف والتكيف ومن أجل تحقيق الأهداف المبينة في اتفاق باريس.

١٠- ولدى وزراء المالية دور هام يؤديه في التشجيع على زيادة تعبئة التمويل المناخي وفي الانتقال إلى اقتصادات خفيفة الكربون وقادرة على تحمل تغير المناخ، بما في ذلك عن طريق سياسات ميزانية وضريبية قطرية فيما يخص تغير المناخ تكون متسقة مع الأهداف المتعلقة بتغير المناخ.

١١- وهناك حاجة إلى إجراء حوار عام يشمل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمستثمرين والمصارف المركزية والجهات التنظيمية المالية وسائر أصحاب المصلحة المعنيين بشأن تنفيذ تُهَج لحفز التمويل العام والخاص، بما في ذلك من أجل إجراءات التكيف في البلدان النامية.

ثالثاً- المداولات

ألف- الأنشطة التحضيرية

١٢- دعا إلى انعقاد الحوار الوزاري الثاني رئيس مؤتمر الأطراف وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في المغرب، السيد صلاح الدين مزور. ودعت رئاسة مؤتمر الأطراف، بدعم من الأمانة، المشاركين في حلقة النقاش الرفيعة المستوى، بمن فيهم رؤساء الدول، ورؤساء الوزراء،

والوزراء، وممثلو الحكومات الوطنية والمحلية، ومسؤولو الأمم المتحدة، وممثلو الكيانات التشغيلية للآلية المالية للاتفاقية، وكبار ممثلي المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وخبراء التمويل المناخي من مبادرات القطاع الخاص، إلى تيسير الجلسات والمشاركة فيها.

١٣- وقد أنشئ برنامج الحوار الوزاري الثاني حول المواضيع المبينة في الفقرة ٢ أعلاه وسعى إلى توفير منتدى للتمكين من إعداد وتقديم مبادرات ملموسة من أجل تعبئة وحفز التمويل العام والخاص، مع التركيز على تعبئة تمويل إجراءات التكيف في البلدان النامية^(٧).

باء- الافتتاح

١٤- عُقد الحوار الوزاري الثاني بالاقتران مع الدورة ٢٢ لمؤتمر الأطراف في مراكش. وفتح باب المشاركة في هذا الحدث لجميع الأطراف والجهات المراقبة التي حضرت الجلسات.

١٥- وأدلى بملاحظات افتتاحية كل من وزير الاقتصاد والمالية في المغرب، السيد محمد بوسعيد (نيابة عن السيد مزوار)، والسيد روبرت أور (نيابة عن الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون).

١٦- ولاحظ السيد بوسعيد في ملاحظاته أن التعجيل ببدء نفاذ اتفاق باريس يستدعي زيادة التمويل المناخي وتعزيز إمكانية الوصول، لا سيما لأنشطة التكيف في البلدان النامية. وأهاب بالأطراف أن تقدم مقترحات تنطوي على مبادرات ملموسة لحفز التمويل العام والخاص، تبعاً لخريطة الطريق الرامية إلى تحقيق الهدف المتمثل في التعاون على توفير ١٠٠ بليون دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٢٠ لأغراض التخفيف والتكيف، بتنسيق من أستراليا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية^(٨). ودعا المشاركين إلى النظر في كيفية تحويل التدفقات العالمية للتمويل المناخي من حيث الحجم والوصول والاتجاه نحو تحقيق القدرة على تحمل تغير المناخ.

١٧- وبتسليط الضوء على الشعور القوي بوحدة الهدف التي استند إليها اتفاق باريس وأهداف التنمية المستدامة، شدد السيد أور على الحاجة إلى الانتقال من التطلع إلى العمل. وأكد دور التمويل والاستثمار في بناء مجتمعات خفيفة الانبعاثات وقادرة على تحمل تغير المناخ، بما في ذلك من خلال الإلغاء التدريجي لدعم الوقود الأحفوري، وتحقيق هدف توفير ١٠٠ بليون دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٢٠، وتجديد الصندوق الأخضر للمناخ، وتعزيز مرفق البيئة العالمية وصندوق التكيف، ومواصلة تعزيز التمويل المناخي من جانب المصارف الإنمائية، وحفز قدر أكبر من تدفقات التمويل الخاص، ومواءمة سلوكيات الاستثمار مع المسارات الخفيفة الكربون، ودمج القدرة على تحمل تغير المناخ في جميع جوانب التخطيط الإنمائي الوطني.

(٧) متاح في الموقع الشبكي التالي: http://unfccc.int/files/cooperation_and_support/financial_mechanism/application/pdf/hlmd_-_final_programme_16112016_%28wri%29_.pdf

(٨) وفقاً للفقرة ١١٤ من المقرر ١/م أ-٢١. وخريطة الطريق متاحة في الموقع الشبكي التالي: [http://www4.unfccc.int/Submissions/Lists/OSPSubmissionUpload/261_295_13123355416258756.1-Roadmap%20to%20the%20US\\$100bn%20%28UNFCCC%29.pdf](http://www4.unfccc.int/Submissions/Lists/OSPSubmissionUpload/261_295_13123355416258756.1-Roadmap%20to%20the%20US$100bn%20%28UNFCCC%29.pdf)

١٨- وأعقب الملاحظات الافتتاحية حلقات نقاش حيوية رفيعة المستوى نُظِّمَتْ في مسارين كل منهما بدأ بعروض موجزة لتهيئة الأجواء. وتلت المناقشات مداخلات من المشاركين أعلن خلالها عدد من الأطراف عن مبادرات ملموسة في بياناتهم^(٩). والتسجيل بالفيديو للحوار الوزاري الثاني متاح في الموقع الشبكي للاتفاقية^(١٠).

رابعاً- نتائج المناقشات

١٩- استند الحوار الوزاري الثاني إلى مناقشات ثرية وإلى نتائج حلقة العمل أثناء الدورة بشأن التمويل المناخي الطويل الأجل وكذلك إلى البيانات والتبصرات التي قدمها التقييم الثاني لفترة السنتين والعرض العام لتدفقات التمويل المناخي الذي قدمته اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل (انظر الفقرة ٣ أعلاه). وتلخص الفصول الفرعية التالية نتائج المناقشات التي جرت أثناء الحوار.

ألف- السياسات المالية للعمل المناخي

٢٠- تحدث الوزراء من البلدان المتقدمة والبلدان النامية عن السياسات الميزانية والمالية والتدابير التنظيمية المتصلة بالمناخ التي يجري اتخاذها، بما في ذلك في سياق تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً. وشدد الوزراء على أهمية مواصلة الجهود المبذولة في هذا الصدد، بما في ذلك، في جملة أمور، إدماج اعتبارات تغير المناخ في عملية صنع القرارات المحلية بشأن تخطيط الميزانية وتخصيصها ومواءمة السياسات المالية والإنفاق مع الأهداف المتعلقة بتغير المناخ. وقدم الوزراء أمثلة عن سياسات الضرائب الخضراء، وبرامج الإنفاق المحددة الأهداف، والآليات القائمة على السوق التي نُفِّذت في بلدانهم وكذلك المخططات المصمَّمة لتحفيز الاستثمارات في المشاريع الخفيفة الكربون وبناء القدرة على التحمل في المجتمعات المحلية^(١١).

٢١- وناقش الوزراء أيضاً دور السياسات المالية والضريبية والأطر التنظيمية في كفاءة توظيف مبلغ ٩٠ ترليون دولار من الاستثمارات في الهياكل الأساسية في فترة الخمسة عشر سنة القادمة حسبما هو مقدر في تقرير الاقتصاد المناخي الجديد^(١٢) بطرق تساعد على تحمل تغير المناخ وتتماشى مع أهداف اتفاق باريس. وتم التشديد أيضاً على التزامات القطاع الخاص قبل الدورة ٢١ لمؤتمر الأطراف وبعدها وعلى الحاجة إلى تسليط الضوء على المستثمرين والحد من عدم يقينهم.

٢٢- وتحدث المشاركون عن أهمية كفاية الموارد للإجراءات المتعلقة بالمناخ في البلدان النامية وإمكانية التنبؤ بها. وأشار بعض المشاركين إلى بيانات البلدان المتقدمة بشأن التمويل المناخي قبل الدورتين ٢١ و٢٢ لمؤتمر الأطراف وأثناءهما في سياق هدف التعاون على تعبئة ١٠٠ بليون

(٩) البيانات المقدمة من الأطراف والمراقبين متاحة في الموقع الشبكي التالي:

http://unfccc.int/cooperation_and_support/financial_mechanism/items/9984.php#Statements

(١٠) <http://unfccc.cloud.streamworld.de/webcast/high-level-ministerial-dialogue-on-climate-finance>

(١١) قدمت أمثلة قطرية جهات من جملتها الأرجنتين وبنغلاديش وزامبيا والسويد والصين وفرنسا وفيجي وكندا وليبيريا والمغرب وملديف والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

(١٢) ضرورة الهياكل الأساسية المستدامة. متاح في الموقع الشبكي التالي: <http://newclimateeconomy.report>

دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٢٠، والتعهدات التي قطعتها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ ودورها في تحفيز تعبئة التمويل الخاص على نطاق واسع، والابتكار المالي، بما في ذلك زيادة السندات الخضراء^(١٣)، والاستخدام الاستراتيجي لآليات ضمان التمويل والتمويل بشروط ميسرة لتعبئة الموارد العامة والتمويل الخاص المباشر من أجل دعم الاستثمارات الخفيفة الكربون والقادرة على تحمل تغير المناخ في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وشدد مشاركون آخرون على الدور الرئيسي للتمويل العام، لا سيما في مجال التكيف، مع قيام مصادر التمويل الخاصة والبديلة بأدوار تكميلية.

٢٣- وتحدث عدة وزراء عن التحديات المواجهة لضمان تمويل كافٍ لإجراءات التكيف، ولا سيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تتجاوز احتياجاتها للتكيف قدرتها على تمويل أنشطة التكيف. ودعا بعض الوزراء إلى إعطاء الأولوية لتمويل إجراءات التكيف في الدعم المقدم إلى البلدان النامية بالنسبة إلى البلدان المعرضة بشكل خاص لتغير المناخ بغية معالجة الاختلال بواسطة التخفيف وإتاحة تنفيذ إجراءات التكيف ذات الأولوية على أرض الواقع.

٢٤- وتم التشديد على أهمية تعزيز الوصول إلى التمويل المناخي لدعم الجهود الوطنية في بناء القدرة على التحمل في المجتمعات المحلية وكذلك في الاقتصاد. ودعا أحد الوزراء إلى النظر في توزيع متوازن بين تمويل إجراءات التكيف وإجراءات التخفيف من جانب القنوات المتعددة الأطراف وكذلك في التمويل القائم على المنح للبلدان الضعيفة من جانب صناديق المناخ المتعددة الأطراف.

٢٥- وسلط الحوار الوزاري الثاني الضوء على الحاجة إلى تعزيز السياسات الميزانية والضرورية القطرية التوجيه المتعلقة بتغير المناخ من أجل التعجيل بالتنفيذ الفعال للمساهمات المحددة وطنياً، والدور الحاسم الذي يمكن أن يضطلع به وزراء المالية في العديد من المحافل في فترة ما بعد اتفاق باريس في التشجيع على زيادة تعبئة التمويل المناخي وفي الانتقال إلى اقتصادات خفيفة الكربون وقادرة على تحمل تغير المناخ. وتحقيقاً لهذه الغاية، شدد الوزراء على الحاجة إلى اتباع مبادرات مشتركة تركز على تطوير ونشر صكوك وأدوات مالية في سياق التعاون الثلاثي (شمال - جنوب - جنوب) فيما بين الأطراف.

٢٦- وشدد الحوار كذلك على أهمية تعزيز شفافية الدعم وعمليات الإفصاح المالي الإلزامية والطوعية الناشئة المتصلة بالمناخ من جانب الشركات والمؤسسات المالية، ومواصلة العمل من أجل وضع مقاييس تكيف ملائمة ونهج شاملة لقياس آثار مشاريع التكيف في جميع القطاعات.

باء- زيادة التمويل المناخي وتوسيع المجال

٢٧- تأمل الوزراء حالة تدفقات التمويل المناخي بالاستناد إلى المعلومات المقدمة في تقييم فترة السنتين والعرض العام لتدفقات التمويل المناخي لعام ٢٠١٦^(١٤) وغير ذلك من مصادر

(١٣) انظر صورة الأمانة المتعلقة بالتمويل المناخي المتاحة في الموقع الشبكي التالي:

<http://unfccc.int/climatefunding/>

(١٤) انظر الحاشية ٦ أعلاه.

المعلومات. وكان هناك اعتراف واسع بزيادة إجمالية في التمويل العام المبلغ عنه، المقدم والمعبد عن طريق قنوات ثنائية ومتعددة الأطراف. ولوحظ، مع ذلك، أن تمويل إجراءات التكيف لا يزال يمثل حصة ضئيلة من التمويل المناخي إجمالاً.

٢٨- وتأمل الوزراء مسألة إمكانية التنبؤ بالاستناد إلى المستويات المتوقعة للتمويل العام والتمويل الخاص المعبد المنصوص عليها في خريطة الطريق المشار إليها في الفقرة ١٦ أعلاه. ولاقت الجهود الرامية إلى وضع خريطة طريق ترحيباً، ولوحظت صعوبة التنبؤ بموارد الميزانية وإعطاء اليقين، لا سيما فيما يتعلق بالمستويات المتوقعة من تدفقات التمويل الخاص المعبد. وبالإضافة إلى ذلك، أشار الوزراء إلى الحاجة إلى ما يلي:

- (أ) منهجيات تتبع قوية، بما فيها تلك التي تضمن تفادي الحساب المزدوج؛
 (ب) تركيز على التمويل العام والإنجاز، لا سيما بهدف إعطاء وزن أكبر للتكيف؛
 (ج) تعزيز الوصول إلى التمويل المناخي، لا سيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٩- ولاحظ عدد من الوزراء أهمية زيادة دعم التكيف القائم على المنح بالنسبة لأقل البلدان نمواً وللدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تواجه تحديات تشمل صعوبات في جلب دعم القطاع الخاص لإجراءات التكيف. ورحب الوزراء بمساهمات البلدان المتقدمة في صندوق أقل البلدان نمواً وصندوق التكيف وكذلك بمبلغ أكثر من ١,٢ بليون دولار أمريكي، الذي سيتيح مساعدة ٣٧ بلداً، والذي وافق عليه مجلس الصندوق الأخضر للمناخ. وشجعت البلدان المتقدمة على مواصلة تقديم الموارد في المستقبل، بما في ذلك من خلال الأموال المخصصة والكيانات التشغيلية للآلية المالية، من أجل ضمان استمرار دعم الاستراتيجيات القطرية التوجيهية وخطط العمل المتعلقة بالمناخ من قبيل صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية.

٣٠- وقد أثبتت خلال المناقشات الإمكانات التحويلية في إطلاق التمويل الخاص. وأكد الوزراء الحاجة إلى العمل مع مزيد من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمستثمرين المؤسسيين من القطاع الخاص. وفيما يتعلق بالصندوق الأخضر للمناخ، لوحظ أن التمويل المعتمد من المتوقع أن يعطي الثقة للقطاع الخاص حتى يتسنى له تخصيص موارد تبلغ البلايين من دولارات الولايات المتحدة. ولوحظ أيضاً التزام مرفق البيئة العالمية بإيجاد سبل لتعبئة تمويل إضافي لدعم البلدان النامية في مساراتها إلى اقتصادات خفيفة الكربون وقادرة على تحمل تغير المناخ.

٣١- وأكد الوزراء أهمية البيئات التمكينية، وإدماج التكيف في الاستراتيجيات الإنمائية وعمليات تخطيط الميزانية، وتقديم دعم مستمر لعمليات التأهب وبناء القدرات، وتحسين الشفافية، وتخصيص تدفقات التمويل العام بمزيد من الكفاءة.

جيم- المبادرات الرامية إلى تعبئة وحفز التمويل العام والخاص، مع التركيز على تعبئة تمويل إجراءات التكيف في الاقتصادات النامية والناشئة

٣٢- تضمن الحوار الوزاري الثاني عدة إعلانات وأمثلة عن مبادرات ملموسة أُطلقت قبل الدورة ٢٢ لمؤتمر الأطراف وبعدها تهدف، في جملة أمور، إلى دعم زيادة مستويات تمويل

إجراءات التكيف وبناء القدرة على تحمل تغير المناخ في المجتمعات المحلية والاقتصاد على نطاق أوسع، بما في ذلك ما يلي^(١٥):

(أ) تبادل المعارف بين النظراء بشأن العمل المناخي، وهي مبادرة عالمية أطلقها المغرب ومجموعة البنك الدولي وأول محاولة لجمع وزراء المالية في مجال تبادل المعارف بين النظراء. وتهدف المبادرة إلى ما يلي: (١) زيادة قدرة وزارات المالية والتخطيط على دعم تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً على أساس تقاسم أفضل الممارسات والدروس المستفادة، وتبادل المساعدة التقنية والدعم الاستشاري، وتقييمات النظراء والتقييم الذاتي؛ (٢) مساعدة البلدان على وضع سياسات ميزانية وضريبية وأدوات تخطيط شاملة في مجال المناخ؛

(ب) شراكة المساهمات المحددة وطنياً، وهو ائتلاف من البلدان والمؤسسات التي تعمل معاً لتعبئة الدعم وتحقيق أهداف طموحة في مجال المناخ مع تعزيز التنمية المستدامة^(١٦). ويهدف الائتلاف إلى تعزيز التعاون بحيث تتمكن البلدان من الوصول إلى ما تحتاج إليه من معارف تقنية ودعم مالي لتحقيق ما يمكن من السرعة والفعالية أهدافاً واسعة النطاق في مجالي المناخ والتنمية المستدامة. وتبني شراكة المساهمات المحددة وطنياً القدرات داخل البلدان وتزيد تقاسم المعارف لكي تكون لسياسات المناخ آثار مجدية ودائمة وتدفع إلى زيادة الطموح العالمي مع مرور الوقت؛

(ج) خطة العمل المناخي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي تمثل ٣٠ في المائة من الحافطة المالية لمجموعة البنك الدولي، ونصفها مخصص لإجراءات التكيف، فضلاً عن الزيادة المتوقعة في حصة تمويل إجراءات التكيف ضمن المؤسسة الداخلية للتنمية؛

(د) تعهد مراكش لتعزيز أسواق رأس المال الأخضر في أفريقيا، وهي شراكة بقيادة ١١ من منظمي أسواق رؤوس الأموال وأسواق الأوراق المالية في أفريقيا (تغطي ١٩ بلداً أفريقياً) ستُفتح لجميع بلدان الجنوب. وتهدف الشراكة إلى العمل بشكل جماعي للتمكين من إنشاء سريع وفعال لأسواق رؤوس أموال قادرة على تحمل تغير المناخ وزيادة مفاجئة في الآليات الفعالة والمبتكرة للتمويل المناخي من أجل إتاحة تحقيق وفورات خضراء في التدفق نحو استثمارات خفيفة الكربون وقادرة على تحمل تغير المناخ، لا سيما في البلدان النامية؛

(هـ) صندوق الطاقة المستدامة لأفريقيا، وهو صندوق استثماري متعدد المانحين يديره مصرف التنمية الأفريقي ويهدف إلى دعم مشاريع صغيرة ومتوسطة في أفريقيا في مجال الطاقة المتجددة ومشاريع كفاءة الطاقة. والهدف الإنمائي للصندوق هو دعم النمو الاقتصادي المستدام بقيادة القطاع الخاص في البلدان الأفريقية من خلال الاستخدام الفعال لموارد الطاقة النظيفة غير المستغلة حالياً. وقد صُمم الصندوق للعمل في إطار ثلاث نوافذ للتمويل: إعداد المشاريع، والاستثمار في أسهم رأس المال، ودعم بيئة تمكينية؛

(١٥) المعلومات المتعلقة بإعلانات أخرى ذات صلة متاحة في الموقع الشبكي التالي:

<http://newsroom.unfccc.int/unfccc-newsroom/nations-take-forward-global-climate-action-at-2016-un-climate-conference/>

(١٦) <http://www.ndcpartnership.org/>

(و) إعلان ألمانيا عن تمويل مناخي يبلغ ٥٠ مليون يورو لصندوق التكيف، و ٤٠ مليون يورو للتأمين ضد المخاطر المناخية، و ١٠ ملايين يورو لمبادرة بناء القدرات من أجل الشفافية؛

(ز) إعلانات أطراف أخرى عن مبالغ تصل إلى ٥٠ مليون دولار أمريكي لمبادرة بناء القدرات من أجل الشفافية.

٣٣- وتبادل الوزراء والمشاركون الآراء بشأن السبل الكفيلة بتعزيز استيعاب الابتكارات المالية التي تسعى إلى حفز تدفقات التمويل العام والخاص من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية. ووُجِّهت دعوات إلى الاستثمارات المؤسسية الطويلة الأجل لزيادة حصة الاستثمارات في حفاظاتها المالية التي تسهم إسهاماً إيجابياً إما في التخفيف من آثار تغير المناخ أو في التكيف معها.

٣٤- وكان هناك تأييد قوي لتطوير حوار عام يشمل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات والمستثمرين من القطاع الخاص، وجهات معنية أخرى ذات صلة بشأن متابعة الأفكار التي نوقشت خلال الحوار الوزاري الثاني، بما في ذلك عن طريق شراكة المساهمات المحددة وطنياً (انظر الفقرة ٣٢(ب) أعلاه) وتبادل المعارف بين النظراء بشأن العمل المناخي (انظر الفقرة ٣٢(أ) أعلاه).

٣٥- وشكر الوزراء رئاسة مؤتمر الأطراف على دعوتها إلى عقد الحوار الوزاري الثاني وأعربوا عن دعمهم للرئاسة في المضي قدماً بالأفكار التي انبثقت عن الحوار، على النحو المعبر عنه في "مسار التمويل المناخي للدورة ٢٢ لمؤتمر الأطراف" الوارد في المرفق، بهدف تقديم تقرير عن التقدم المحرز أثناء الدورة ٢٣ لمؤتمر الأطراف والحوار الوزاري الثالث الرفيع المستوى الذي سيعقد بالتزامن مع الدورة ٢٤ لمؤتمر الأطراف (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

Annex

COP 22 Climate Finance Pathway: scaling up climate finance and increasing available funding, with a focus on adaptation and the countries of the South

[English only]

“Move the billions into trillions”*

Scaling up substantially climate finance by 2020 and beyond

The “COP22 Climate Finance Pathway” was developed by the Moroccan Presidency to (i) follow up on discussions held by the parties during the HLMD on climate finance held in November 16th, in conjunction with the twenty-second session of the COP in Marrakech, (ii) to address priority areas of action, as identified during those discussions, in relation to increasing the flows of climate finance with a particular focus on high-impact actions in favor of the South, with a view for the Moroccan Presidency to report back on progress and achievements during the upcoming twenty-third session of the COP and related events, as well as during the third session of the HLMD on climate finance and other relevant international meetings.

INTRODUCTION & CONTEXT

As per its mandate, the Moroccan Presidency is entrusted to lead and ensure the concretization of all decisions and recommendations of the Parties during the COP22 held in Marrakech in November 2016. Subsequently, the COP Presidency is fully engaged to impulse a real dynamic of collaboration and exchange among Parties and other relevant international organizations and partner institutions towards the effective and tangible implementation of announced initiatives and commitments during the COP22 meetings.

In particular, and in relation to the discussions held during the second session of the High-Level Ministerial Dialogue (HLMD) on climate finance on November 16th, 2016, in conjunction with the twenty second session of the COP in Marrakech, the Moroccan Presidency developed the “COP22 Climate Finance Pathway” to address key priority areas of action as identified by the Parties during the HLMD on climate finance and other related COP22 meetings in Marrakech.

With regard to climate finance, three priority themes were identified through official deliberations during COP22 around the common goal of substantially scaling-up climate finance for the Global South, with the view to **“Move the Billions into Trillions”**:

- (1) Increase available funding for developing and least developed countries by 2020 as part of the global commitment by developed countries to mobilize 100 Billion USD per year by 2020, while enhancing efficiency of use of mobilized resources, taking into account the Roadmap to the target 100 billion USD per year by 2020 presented by developed countries;
- (2) Increase substantially available funding for climate action in the South under the Paris Agreement commitment, with enhanced delivery processes of climate finance and better accessible information for more efficient impact;
- (3) Catalyze additional finance for climate action, mainly by (i) enhancing public leverage to further mobilize private actors and stimulate effective and deeper shift of private investments towards a low-carbon economy, (ii) implementing adequate country-driven public policies to create the necessary institutional, regulatory and business environments to enable a fair and rapid transition of flows of capital towards low carbon investments, and (iii) diversifying sources of finance dedicated to climate action, including adaptation projects, such as philanthropy and social investors, institutional investors, municipal finance, etc. ;

* This text is reproduced here as received from the Presidency, without formal editing.

THE COP22 CLIMATE FINANCE PATHWAY

The **COP22 Climate Finance Pathway** revolves around the principles of collective action, collaboration among Parties, and synergetic initiatives, and **sets three core priority areas:**

- (i) Deploying budgetary and fiscal policies for NDC implementation;
- (ii) Increasing adaptation finance and deepening its impacts;
- (iii) Enhance public resources leverage to catalyze private climate finance flows at scale for targeted impact.

Priority (1) under the COP22 Climate Finance Pathway:

Deploy country-driven budgetary and fiscal policies to support NDC implementation through effective implementation of the “CAPE Initiative”

The first priority area of the CFP is to promote country-driven budgetary and fiscal policies to accelerate the effective implementation of Nationally Determined Contributions, by strengthening the role of Ministers of Economy and Finance in driving national climate action to deliver tangible and visible impacts on populations and territories.

In that regard, the COP22 Moroccan Presidency leads and supports the **Climate Action Peer Exchange (CAPE) Initiative**. CAPE membership targets ministers and senior officials in charge of fiscal policy and management, essentially from Finance Ministries.

The CAPE is an initiative proposed by the Moroccan Presidency of COP22/CMP12/CMA1, in partnership with the World Bank, and was presented and discussed during the High-Level Ministerial Dialogue on climate finance held on November 16th, 2016 in Marrakesh. The initiative received wide support with effective endorsement by several countries to be core founding members, including France, Germany, Nigeria, Indonesia, Canada, Philippine and Morocco.

It aims at establishing a forum for peer learning, lessons sharing and mutual advisory support of knowledge exchanges, intended to (i) assist countries increase the capacity of Finance, Economy and Planning Ministries to support NDC implementation based on best practice and lessons sharing; mutual technical assistance and advisory support; peer assessments and self-evaluation; and (ii) help countries adopt comprehensive climate policies including budgetary and fiscal policies and planning tools.

CAPE is designed to bring together senior technical experts from Finance Ministries across the world, as well as key global experts and World Bank staff, to discuss fiscal challenges and solutions for implementing the Nationally Determined Contributions (NDC). It is also open to senior officials of Budgeting and/or Taxation agencies that engage in a country’s fiscal activities.

While CAPE emerged around an initial core membership, it is expected to be extended to other country members over the course of the coming 2 years. Several countries have officially announced their intention to join and support the CAPE partnership, mainly during the side-event organized by the Moroccan Ministry of Economy and Finance during COP22 in Marrakech, and following the second session of the HLMD on climate finance.

Membership will be extended to all interested parties, and a particular attention will be given to regional diversity, as well as context and regime-based differentiation taking into account various budgetary and legislative approaches, specific economic contexts, minimum institutional capacities, leading experiences, etc.

Main topics of focus:

- Fiscal instruments for low carbon growth and resilience; carbon pricing; emission trading systems, fuel taxes; feed-in tariffs and subsidies for renewables and other green technologies.
- Macroeconomic modeling to estimate economic growth and public debt trajectories under different transition paths to low carbon associated with the implementation of the NDC.
- Fiscal risk assessments to estimate potential impacts of different low-carbon transition paths on public sector debt and to assess the impact of ‘contingent liabilities’ associated with natural disasters.
- Climate change financing frameworks to integrate climate strategies into national planning, budgeting and M&E cycles.

- Public investment choices under uncertainty; the economic costs of adaptation to a changing climate both within key sectors (energy, agriculture, transport, water) and economy wide;

Expected results:

The main expected results over the next 2 years (as per the upcoming 3rd biannual High Level Ministerial Dialogue on climate finance planned for 2018), include:

- Allow for the effective implementation of the CAPE forum for peer learning, lessons sharing and mutual advisory support, and knowledge exchanges dedicated to the Finance Ministers from member-countries. A dedicated team has been established by the World Bank in its headquarters in Washington DC, and works closely with the Moroccan Presidency to lead and support the operationalization of CAPE;
- Create the necessary conditions for effective peer-exchange and mutual supports among Ministers of Finance on climate action and alignment of budgetary and fiscal policies to climate resilience requirements and objectives of climate action, based on (i) best practices and international standards, (ii) lessons from leading national experiences, success stories and knowledge sharing among peers, and (iii) taking into account differences of budgetary frameworks, legislative and regulatory approaches, and macro-economic environment structural characteristics as per specific regional and national contexts.
- Develop a global framework of guidelines in line with the above mentioned “Charter” for Ministers of Finance on climate action in favor of accelerating the implementation of NDCs and allow for effective transition towards low-carbon economy. Such framework is expected to include standard tool-boxes for systemic integration of climate action requirements and objectives in (i) budgetary and fiscal policy-making processes (including climate friendly policies, carbon pricing tools and mechanisms, regulatory, prudential and cost incentives), (ii) public investments and expenditure planning and evaluation processes, and (iii) more generally public financing management systems and effective impact measurement tools.
- Disclose and share conclusions and recommendations with the global community while making tools available to all Parties and interested countries;
- Submit the CAPE work conclusions and recommendations for consideration by the 3rd session of the High Level Ministerial Dialogue on climate finance to be held in conjunction with the Twenty fourth session of the COP;

Provisional Calendar of activities:

- March 2017: 1st preparatory Technical Meeting (Morocco)
- April 2017: 1st CAPE membership meeting (on the margin of the WB/IMF Spring Meetings - Washington DC)
- May 2017: Progress meeting in Bonn (In-session meeting on climate finance)
- Sept. 2017: Technical/regional workshops under CAPE partnership (tbd)
- Sept. 2017: 2nd CAPE membership meeting in preparation of the COP23 (on the margin of the 72nd UN General Assembly)
- Nov. 2017: COP23 / Restitution and Specific side-event on CAPE
- 2018: 3rd Session of the HLMD on Climate Finance in conjunction with COP24

Priority (2) under the COP22 Climate Finance Pathway:

Increasing adaptation finance and deepening its impacts.

The second priority area of the COP22 Climate Finance Pathway focuses on creating the necessary conditions and institutional environments to allow for a substantial increase of adaptation finance.

In that regard, and in order to achieve effective and meaningful results, the Moroccan Presidency has identified key priority domains for action, articulated around the (i) the need to provide clarity on the measurement of adaptation so as to enable better information and decision making across sectors, and (ii) strengthen local capacity to carry out adaptation investments with a view to enable additional climate finance.

Subsequently the Moroccan presidency will facilitate collaboration and collective action around the following 3 action domains:

- (A) ***Build on the CMA1 decision that the Adaptation Fund should serve the Paris Agreement, and propose appropriate arrangements as soon as possible;***
- (B) ***Stimulate the development of a comprehensive set of Adaptation Metrics to better plan, design, implement and report on adaptation,*** by building on existing initiatives and bringing together policy makers, business leaders, investors and industry representatives, academia and civil society actors.

The objective of such tools is to provide investors and donors with adequate and coherent analytical tools to inform decision making and allow for comparability through the entire process of project design, planning and implementation, as well as measurement of effective impact of climate adaptation action.

To that end, the Moroccan Presidency will capitalize on the conclusions and recommendations of the Conference on Adaptation metrics organized by Morocco (held in Skhirate on Sept. 2016), and will continue to mobilize relevant actors towards converging measurement approaches and shared adaptation metrics, taking into account sectorial and territorial specificities and specific context to adaptation projects.

Key actors include development banks and multilateral agencies, rating agencies, private sector (insurance, pension funds, asset managers,...), academia and the scientific community, as well as the various specialized institutions on climate finance tracking and follow-up.

Considering the very wide extent, contours and complexity of the subject, 3 sectors were identified as initial pilots: Water, Agriculture and Infrastructure.

Provisional Calendar of activities:

- **April 2017 :** 1st Technical meeting IDFC/MDBs (around the WB/IMF Spring Meetings - Washington DC)
- **May 2017:** Progress report during the In-session meeting in Bonn
- **June. 2017:** 2nd Technical meeting IDFC/MDBs (tbd)
- **Sep. 2017:** 2nd Edition of the Workshop on Adaptation Metrics
- **Nov. 2017:** COP23 / Restitution and Specific side-event

- (C) ***Enhance the conditions of access to available adaptation finance by countries of the South, and reinforce institutional and operational capacities at national and sub-regional levels,*** by:

- Enhancing the institutional and operational efficiency of existing direct access mechanisms to adaptation finance, mainly by reviewing and optimizing the accreditation processes of national and sub-regional agencies for enhanced efficiency of mobilized resources and strengthened local impact;
- Supporting direct access accreditation and pipeline preparation to national and sub-regional agencies;
- Reinforce and/or build capacity in developing countries for adaptation action, through decentralized and networked technical centers, while also developing the adequate local delivery mechanisms (leverage outcome /impact /enhanced spill-over effect);
- Deploying targeted capacity building programs aimed at reinforcing national capacities to structure projects and mobilize necessary financing, including fast-tracking of direct access of national entities, while coordinating with existing initiatives such as the NDC partnership.

Priority (3) under the COP22 Climate Finance Pathway:

Enhancing public leverage to catalyze private flows and to enable the diversification and scaling-up of private finance

Under this priority track, the Pathway identifies necessary actions to address the urgent need to leverage public resources, including concessional finance, to decarbonize and climate-proof growth through scaled up private financing. The COP22 Presidency will convene a structured conversation about a) the tools, rules and incentives needed to scale up business-as-usual investments flows, and b) the strategic use of concessional finance to direct private finance to support low carbon and resilient investments, particularly for the most vulnerable people and regions.

Subsequently, the Moroccan Presidency will pursue actions to achieve the following:

- A) ***Promote adequate economic and regulatory environment so as to expand investment opportunities in the green economy for the private sector***, including:
- Adequate public policies and regulations in favor of the green economy and climate resilient investments, along with appropriate support mechanisms for the private sector (mobilization of production resources, infrastructure, removal of regulatory and administrative barriers, ...);
 - Enhancing business climate, particularly in relation to reinforcing markets transparency on “price formation”, access to information, judicial security of transactions, public procurement procedures, and more generally promoting and protecting investments;
 - Supporting country-driven efforts to establish carbon pricing mechanisms and tools including municipal and national fiscal policy tools, including the use of generated revenues in adaptation projects;
- B) ***Use guarantees’ mechanisms provided by development banks and multilateral agencies and concessional finance to catalyze private investment towards funding climate action projects in developing and least developed countries;***

There is a clear opportunity to build mutualized mechanisms of guarantee provided by MDBs and dedicated to investments in climate mitigation and/or adaptation projects in developing and least developed countries, so as to allow for:

- Significant investment risk reduction in developing and least developed countries, including credit risk, commercial risks, political risks, as well as regulatory and administrative barriers, especially for trans-border projects;
- Mobilization of new actors including philanthropists and impact investors by mutualizing available finance around large-scale projects in the South and providing adequate finance at various project stages, as well as risk coverage for specific countries;
- Maximized leveraging of public resources mobilized through mixed financing structures and public-private partnerships.

Concrete initiatives in this regard should include the creation of co-guarantee platforms/facilities for climate resilient projects (such as renewable energy projects, public transportation, infrastructure,...) in developing and least developed countries, aimed to catalyze private finance with a significant leverage effect (with an ambitious initial target of about 4 to 1). Such platforms/facilities would be conceived to lower transaction costs for project developers/lenders, and aimed to:

- Achieve economies of scale and efficiency by aggregating guarantees from multiple institutions with improved coordination to support riskier climate related projects;
- Use guarantee mechanisms to attract institutional capital;
- Significantly enhance the credit score of climate projects in developing countries, and help remove political, regulatory and administrative barriers especially for cross-border projects.

C) *Ensure the effective alignment of the financing systems with low carbon climate resilience and sustainable development goals*, and in particular by:

(1) **Engaging Central Banks in a collective action** to launch a broad discussion on how to articulate and reconcile climate action objectives with macro-prudential norms, monetary policy and regulatory tools (including banking regulations and prudential frameworks such as BASEL III, among others), and more generally with financial stability requirements, with the view to develop a common and shared vision taking into account:

- The need to enable an effective shift of the global economy towards resilient, low carbon development and sustainable growth dynamics, in particular in relation to long term financing of climate mitigation and adaptation action in developing countries (risk coverage of long term projects, infrastructure projects, specific tools and incentive mechanisms for low-carbon investments/lending,...);
- The need to ensure rigorous regulation and supervision of financial systems through efficiency-enhanced macro-prudential management models and monetary policy intervention tools, especially with regard to the global developments within the banking and lending industry.

Concrete initiatives in this regard should include the set-up of an exchange forum of peers and experts, while building on existing initiatives, with the view to develop a comprehensive set of recommendations and guidelines, to share experience and subsequently formulate relevant recommendations.

(2) **Promote the development of green capital markets and climate resilient investments practices**, in order to allow savings to flow towards low-carbon and climate resilient investments.

The Moroccan Presidency will support and promote initiatives aimed to foster the establishment of green capital marketplaces, especially in developing countries and least developed countries, and the systemic integration by Capital Markets of climate resilience principles, by:

- Promoting the development of adequate financial instruments, green investment vehicles and specific innovative regulatory and policy tools in favor of increasing substantially capital flows towards low-carbon economy (including listed green bonds, dedicated listing and trading boards for green equity, specific capital markets indices and associated investments funds,...);
- Promoting transparency and access to information by implementing the adequate regulatory frameworks in relation to (i) financial disclosure rules and regulations for issuers and asset managers, (ii) dissemination mechanisms by exchanges and financial institutions, and (iii) labeling standards and processes for qualified green projects, guiding principles on green investments qualification, on use of proceeds, and third parties verification requirements and controls; (*Considering in particular, the work and recommendation of The Task Force on Climate-related Financial Disclosures (TCFD) in relation to voluntary climate-related financial risk disclosures for use by companies in providing information to investors, lenders, insurers, and other stakeholders*).
- Reinforcing and building global and national capacities within the industry in relation to climate related investment practices, financial transaction structuration of financing and investment products in green assets, exchanges and market infrastructures' operating systems, as well as the public investing community in general.

BOX-1- The « Marrakech Pledge » for Fostering Green Capital Markets in Africa

Led by Morocco, *19 African regulators and Exchanges, representing 26 African countries, endorsed the “Marrakech Pledge” for Fostering Capital Markets in Africa*, committing to act individually and collectively in order to build a continental partnership of African Capital Market Authorities and Exchanges, aimed at fostering Green Capital Markets in Africa, around a set of collective target commitments to be deployed and implemented over different time spans within our respective local markets and at the continental level, with the view to:

- Promote Africa as a prominent region for green financial markets and an attractive destination for green and climate-resilient investments, by enabling the development of an effective ecosystem to support the establishment of Green Capital Markets in Africa;
- Voice Africa's Climate Finance concerns and priorities by ensuring that the global developments within capital markets and financial systems (i) take into account regional economic and institutional disparities and address effectively both adaptation and mitigation

issues in the African Continent, (ii) are aligned with real economic structures across Africa, and contribute to achieve sustainable growth in African economies.

- Enable African-led innovative climate finance initiatives, both globally and for Africa, and the building of local climate finance knowledge and expertise amongst the Continent's market players;
- Create and implement the necessary mechanisms to allow for (i) effective matching of demand and supply of green equity and climate-resilient investment opportunities in the region, and (ii) building local knowledge resources, conducive and facilitative policy and regulatory environments and expertise around African-led initiatives and innovative ideas.

Under this partnership, **three priority areas of collaboration** were identified and **translated into a set of Collective Action Commitments**:

- Enable the development of an effective ecosystem to support the establishment of green capital markets in Africa;
- Support the development of green financial instruments and climate-resilient investment vehicles in Africa;
- Promote transparency and accessible information on green finance and climate resilient investments in Africa.

In order to accelerate and ensure the delivery of the Collective Commitments to Action under this partnership, a permanent Task Force for "Fostering Green Capital Markets in Africa" is being set up by member-countries, and will be mainly in charge of (i) driving and coordinating collective initiatives, (ii) ensuring communication and experience sharing among members & reporting, as well as (iii) extending support for the organization of regular and specific events under the present partnership, including the annual members meeting and associated conferences.

While built to be an African led partnership, it is intended for that this initiative to be extended to other countries from the South and other relevant sub-regional groups.

(3) Engage actively with the Insurance Sector by mobilizing industry leaders and major actors on their double capacity as:

- *Providers of insurance and risk wavers*, with the view to further develop sophisticated management tools and hedging instruments for climate risks in favor of enhanced economic and financial feasibility characteristics of climate mitigation and adaptation projects;
- *Institutional investors and catalyzers of long-term financial saving*, in favor of a significant increase of investment proportion in green assets and low-carbon projects, along with a systemic integration of climate resilience principals within their asset allocation strategies and investment-decision-making processes.

The diversification of the provision of private finance around bankable projects, by engaging institutional investors such as sovereign, pension and investment funds to leverage their critical role as vehicles towards scaled up investments in low-carbon initiatives, around bankable projects in countries from the South